

باب ميراث الخنثى

وهو: من له شكل ذكر رجل وفرج امرأة.
ويُعتبر بيوله، فسبِّقه من أحدهما. وإن خرجَ منهما معاً، اعتبر
أكثرهما. فإن استويا، فمُشكِلٌ.

باب ميراث الخنثى المشكِل

شرح منصور

والخنثى من خنث الطعام، إذا اشتبه فلم يخلص طعمه. (وهو: مَنْ لهُ
شكلُ ذكرٍ رجلٍ، و) شكلُ (فرجِ امرأةٍ) أو ثقب في مكان الفرج يخرج منه
البول. وكذا مَنْ لا آله له، على ما يأتي آخر الباب. ولا يكون أباً، ولا أمّاً،
ولا جدّاً، ولا جدّةً، ولا زوجاً، ولا زوجةً.

(ويُعتبر) أمره في توريثه مع إشكال كونه ذكراً أو أنثى، (بيوله) من
أحدهما، فإن بالَ منهما، (فسبِّقه) أي: البول، (من أحدهما) قال ابنُ اللبّان:
روى الكلبيُّ عن أبي صالحٍ عن ابن عباسٍ، أنّ النبيَّ ﷺ سئلَ عن مولودٍ له
قُبْلٌ وذكْرٌ، من أين يُورث؟ قال: «من حيثُ يبولُ»^(١). وروى أنه ﷺ أتى
بخنثى من الأنصارِ، فقال: «ورثوه من أول ما يبولُ»^(٢) منه^(٣). ولأنَّ خروجَ
البولِ أعمُّ العلاماتِ، لوجوده من الصغيرِ والكبيرِ، وسائر العلاماتِ إنما تُوجدُ
بعدَ الكبرِ. (وإن خرجَ) البولُ (منهما) أي: من شكلِ الذكرِ وشكلِ الفرجِ
(معاً) فلم يسبقَ أحدهما الآخرَ، (اعتبر أكثرهما) قال ابنُ حمدان^(٤): قدراً
وعددًا؛ لأنه لا مزيةَ لأحدِ العلامتين، فاعتبر بهما، كالسبِقِ. (فإن استويا) في
قدر ما يخرجُ من كلِّ منهما من البولِ، (ف) هو (مشكِلٌ) من أشكلِ الأمرِ،
إذا التبسَ؛ لعدمِ تمييزه بشيءٍ مما تقدّم. وحكي عن عليٍّ والحسنِ، أن أضلاعَه

(١) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» ٢٦١/٦، وقال: محمد بن السائب الكلبي لا يحتاج به.

وهو: أبو النضر، كوفي، مفسر، نساب، أخباري. وقد كذبه. «ميزان الاعتدال» ٥٥٦/٣.

(٢) هنا بداية سقط في (م).

(٣) قال الألباني في «إرواء الغليل» ١٥٢/٦: لم أقف على إسناده.

(٤) المبدع ٢٢٠/٦.

فإن رُجِيَّ كَشَفُهُ لَصَغْرٍ، أُعْطِيَ وَمَنْ مَعَهُ الْيَقِينُ، وَوُقِفَ الْبَاقِي،
لَتَظْهَرَ ذَكَورِيَّتُهُ بِنَبَاتِ لِحْيَتِهِ أَوْ إِمْنَاءٍ مِنْ ذَكَرِهِ، أَوْ أُنُوَيْتِهِ بِمَيْضٍ أَوْ
تَفْلُكٍ ثَدِيٍّ أَوْ سَقُوطِهِ أَوْ إِمْنَاءٍ مِنْ فَرْجٍ.

فإن ماتَ أَوْ بَلَغَ بِلَا أَمَارَةٍ، أَخَذَ نِصْفَ إِرْثِهِ بِكَوْنِهِ ذَكَرًا فَقَطْ،
كَوْلِدِ أَخِي الْمَيْتِ، أَوْ عَمِّهِ، أَوْ أُنْتَى فَقَطْ، كَوْلِدِ أَبِي مَعَ زَوْجٍ وَأَخْتِ
لِأَبَوَيْنِ.

شرح منصور

تُعَدُّ، فَإِنْ كَانَتْ سِتَّةَ عَشَرَ، فَهُوَ ذَكَرٌ، وَإِنْ كَانَتْ سَبْعَةَ عَشَرَ، فَهُوَ أُنْتَى. قَالَ
ابن اللَّبَّانِ: وَلَوْ صَحَّ هَذَا، لَمَا أَشْكَلَ حَالَهُ، وَلَمَّا احتِيجَ إِلَى مِرَاعَاةِ الْمَبَالِ (١).

(فإن رُجِيَّ كَشَفُهُ) أي: إِشْكَالُهُ (لِصَغْرٍ) الْخَنْثَى، (أُعْطِيَ) الْخَنْثَى (وَمَنْ
مَعَهُ) مِنَ الْوَرِثَةِ (الْيَقِينُ) (٢) مِنَ التَّرَكَةِ، وَهُوَ مَا يَرِثُونَهُ بِكُلِّ تَقْدِيرٍ، (وَوُقِفَ
الْبَاقِي) مِنَ التَّرَكَةِ حَتَّى يَبْلُغَ؛ (لَتَظْهَرَ ذَكَورِيَّتُهُ بِنَبَاتِ لِحْيَتِهِ، أَوْ إِمْنَاءٍ مِنْ
ذَكَرِهِ) زَادَ فِي «الْمَغْنِيِّ» (٣): وَكَوْنَهُ مَيِّئٌ رَجُلِيٍّ، (أَوْ) لَتَظْهَرَ (أُنُوَيْتَهُ بِمَيْضٍ أَوْ
تَفْلُكٍ ثَدِيٍّ) أَي: اسْتِدَارَتِهِ، (أَوْ سَقُوطِهِ) أَي: الثَدِيِّ. نَصَّ عَلَيْهِمَا، (أَوْ إِمْنَاءٍ
مِنْ فَرْجٍ)

(فإن ماتَ) الْخَنْثَى قَبْلَ بِلُوغِ (أَوْ بَلَغِ بِلَا أَمَارَةٍ) أَي: عَلَامَةٍ عَلَى ذَكَورِيَّتِهِ
أَوْ أُنُوَيْتِهِ، (أَخَذَ نِصْفَ إِرْثِهِ) الَّذِي يَرِثُهُ (بِكَوْنِهِ ذَكَرًا فَقَطْ، كَوْلِدِ أَخِي الْمَيْتِ
أَوْ عَمِّهِ) أَي: الْمَيْتِ، فَإِذَا مَاتَ شَخْصٌ عَنِ وَلَدِيٍّ أَخٍ لِغَيْرِ أُمٍّ، أَحَدُهُمَا ذَكَرٌ،
وَالْآخَرُ خَنْثَى، أَخَذَ الْخَنْثَى رِبْعَ الْمَالِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ ذَكَرًا، أَخَذَ نِصْفَهُ، فَيَكُونُ
لَهُ نِصْفُ النِّصْفِ، وَتَصَحُّ مِنْ أَرْبَعَةٍ، لِلْخَنْثَى وَاحِدٌ، وَلِلذَكَرِ ثَلَاثَةٌ. (أَوْ) أَخَذَ
الْخَنْثَى نِصْفَ إِرْثِهِ بِكَوْنِهِ (أُنْتَى فَقَطْ، كَوْلِدِ أَبِي مَعَ زَوْجٍ وَأَخْتِ لِأَبَوَيْنِ) إِذْ لَوْ

(١) انظر: الإرشاد لابن أبي موسى صفحة ٣٤٩، والمغني ١١٠/٩، والمنع مع الشرح الكبير
والإنصاف ٢٤١/١٨.

(٢) في (س): «البقية».

(٣) ١١٠/٩.

وإن وَرَثَ بهما متساوياً، كولد أم، فله السدسُ مطلقاً، أو معتقاً، فعصبةٌ مطلقاً.

وإن وَرَثَ بهما متفاضلاً، عَمِلَتِ المسألةُ على أنه ذكرٌ، ثم على أنه أنثى، ثم تَضْرِبُ إحداهما أو وَفَّقَهَا في الأخرى، وتَجْتزِيُ بإحداهما، إن تماثلتا، أو بأكثرهما، إن تناسبتا. وتضربها في اثنين. ثم من له شيءٌ من إحدى المسألتين

شرح منصور

كانَ أنثى، لأخذَ السدسِ، وعالتِ المسألةُ به. وإن كانَ ذكراً، سقط؛ لاستغراقِ الفروضِ (١) المالَ، فُيعطَى نصفَ السدسِ، وتصحُّ من ثمانية وعشرين، للختى سهران، ولكلِّ من الزوج والأختِ ثلاثة عشر.

(وإن ورثَ) الختى (بهما) أي: بالذكورة والأنوثة (متساوياً، كولدِ أم، فلهُ السدسُ مطلقاً) أي: سواءً ظهرت ذكورتُهُ، أو أنوثتُهُ، أو بقيَ على إشكاله، (أو معتقاً) بأن كانَ الميتُ عتيقاً للختى، (ف) الختى (عصبةٌ مطلقاً) لأنَّ المعتقَ لا يختلفُ ميراثُهُ من عتيقه بذلك.

(وإن ورثَ بهما) أي: بالذكورة والأنوثة (متفاضلاً، عَمِلَتِ المسألةُ على أنه) أي: الختى (ذكرٌ، ثم) عَمِلَتَهَا (على أنه أنثى، ثم تضربُ إحداهما) أي: إحدى المسألتين في الأخرى إن تباينتَا /، (أو) تضرب (وقفها) أي: وفق إحدى المسألتين (في الأخرى) إن توافقتَا، (وتجتزِيُ بإحداهما) أي: المسألتين (إن تماثلتا، أو) تجتزِيُ (بأكثرهما إن تناسبتا، وتضربها) أي: الجامعةَ للمسألتين، وهو حاصلُ ضربِ إحدى المسألتين في الأخرى في التباين، أو في وقفها (٢) عندَ التوافق، وأحدَ التماثلين وأكثر التناسبين (في اثنين) عددَ حالِ الختى، (ثمَّ مَنْ له شيءٌ من إحدى المسألتين) فهو

٤٠٨/٢

(١) في (س): «الفرض».

(٢) في (س): «وقفهما».

مضروبٌ في الأخرى، إن تباينتَا، أو وَقَفَهَا، إن تَوَافَقَتَا. أو تَجْمَعُ مَا لَهُ
 مِنْهُمَا، إن تَمَاطَلَتَا، أو من له شيءٌ من أَقْلِ العَدَدَيْنِ مضروبٌ في نسبةِ أَقْلِ
 المسألتَيْنِ إلى الأخرى، ثم يضافُ إلى ما لَهُ من أَكْثَرِهِمَا، إن تَنَاسَبَتَا.
 وإن نَسَبْتَ نِصْفَ مِيرَاثِيهِ إلى جَمَلَةِ التَّرَكَةِ، ثم بَسَطْتَ الكَسُورَ
 الَّتِي تَجْمَعُ مَعَكَ من مَخْرَجِ يَجْمَعُهَا، صَحَّتْ مِنْهُ الْمَسْأَلَةُ.

شرح منصور

(مضروبٌ في الأخرى إن تباينتَا، أو) في (وقفها إن توافقتَا، أو تجمَعُ ماله)
 أي: مَنْ لَهُ شَيْءٌ (منهما) أي: المسألتين (إن تماثلتَا، أو) أي: وإن تناسبت
 المسألتان، ف (من له شيءٌ من أَقْلِ العَدَدَيْنِ) فهو (مضروبٌ في) مخرج (نسبةِ)
 أَقْلِ المسألتين إلى الأخرى) وهو وفقُ الأَكْثَرِ، (ثم يُضَافُ) حاصلُ الضربِ
 (إلى ما لَهُ من أَكْثَرِهِمَا إن تناسبتَا) ويسمى هذا مذهب المنزليين. ففي ابنِ
 وبنْتِ وولدِ خنْثَى، مسألة الذكورية من خمسة، والأنثوية من أربعة، اضرب
 إحداهما في الأخرى للتباين، تكنُ عَشْرِينَ، ثم في اثْنَيْنِ تَبْلُغُ أَرْبَعِينَ، للبنْتِ
 سَهْمٌ فِي خَمْسَةٍ، وَسَهْمٌ فِي أَرْبَعَةٍ، يَحْصُلُ لَهَا تِسْعَةٌ، وَلِلذَكَرِ سَهْمَانِ فِي خَمْسَةٍ،
 وَسَهْمَانِ فِي أَرْبَعَةٍ، يَجْتَمِعُ لَهُ ثَمَانِيَةٌ عَشْرًا، وَلِلْخَنْثَى سَهْمَانِ فِي أَرْبَعَةٍ، وَسَهْمٌ فِي
 خَمْسَةٍ تَكُنُ لَهُ (١) ثَلَاثَةٌ عَشْرًا.

(وإن نسبتَ نِصْفَ مِيرَاثِيهِ) أي: ميراثِ كُلِّ وَاوْرَثٍ مِنْ مَسْأَلَةِ الذَّكُورِيَّةِ
 وَالْأُنْثَوِيَّةِ، إِنْ وَّرِثَ بِهِمَا مِنْ غَيْرِ ضَرْبٍ (إلى جَمَلَةِ التَّرَكَةِ، ثم بَسَطْتَ
 الكَسُورَ الَّتِي تَجْمَعُ مَعَكَ من مَخْرَجِ يَجْمَعُهَا) أي: الكَسُورَ، (صَحَّتْ مِنْهُ)
 أي: المَخْرَجُ الْجَمَاعُ لَهَا، (المَسْأَلَةُ) فِي فِي زَوْجٍ وَأُمٍّ وَوَلَدٍ خَنْثَى، لِلزَّوْجِ مِنْ
 مَسْأَلَةِ الذَّكُورَةِ الرَّبْعُ، وَمِنْ مَسْأَلَةِ الْأُنْثَوِيَّةِ الرَّبْعُ، وَمَجْمُوعُهُمَا النِّصْفُ، فَأَعْطَاهُ
 نِصْفَهُمَا، وَهُوَ الرَّبْعُ، وَلِلْأُمِّ مِنْ مَسْأَلَةِ الذَّكُورَةِ السُّدْسُ، وَمِنْ مَسْأَلَةِ الْأُنْثَوِيَّةِ
 الثَّمْنُ وَنِصْفُ ثَمْنٍ، وَمَجْمُوعُ ذَلِكَ ثَلَاثٌ وَسُلْسٌ ثَمْنٌ، فَأَعْطَاهَا نِصْفَهُ، وَهُوَ سُلْسٌ،

(١) ليست في (س).

وإن كانا خنثيين أو أكثر، نزلتْهم بعددِ أحوالهم، فما بَلَغَ من ضربِ المسائل، تَضْرِبُهُ في عددِ أحوالهم، وتجمَعُ ما حصلَ لهم في الأحوالِ كُلِّها، مما صحت منه قبل الضرب في عددِ الأحوال، هذا إن كانوا من جهة،

شرح منصور

ونصف سدس ثمن، وللخنثى من مسألة الذكورة ثلث وربع، ومن مسألة الأنوثة نصف ونصف ثمن وبمجموعهما مال وثمان وسدس ثمن، فأعطيه نصف ذلك، وهو نصفٌ وثلثُ ثمنٍ وربعُ ثمن. فإذا جمعت هذه الكسورَ من خارجها، وجدتها تخرجُ من ستةٍ وتسعين، للزوج ربعها أربعة وعشرون، للأم سدسها ستة عشر ونصف سدس ثمنها واحد، فيجتمعُ لها سبعة عشر، وللخنثى نصفها ثمانية وأربعون، وثلث ثمنها أربعة، وربعُ ثمنها ثلاثة، وبمجموع ذلك خمسة وخمسون.

(وإن كانا خنثيين، أو أكثر، نزلتْهم بعددِ أحوالهم) فللخنثيين أربعة أحوال، وللثلاثة ثمانية، وللأربعة ستة عشر، وهكذا كلما زادوا واحداً، تضاعفَ عددُ أحوالهم، (فما بلغَ من ضربِ المسائل) بعضها في بعض عند التباين، وإلا ففي الوفق، وتسقط المائل والداخل^(١) في أكثر منه، (تضربُهُ في عددِ أحوالهم وتجمَعُ ما^(٢) حصلَ لهم في الأحوالِ كُلِّها) مما صحت منه قبل الضرب في عددِ الأحوال، هذا إن كانوا من جهةٍ واحدةٍ، كابن وولدين خنثيين، فلهما أربعة أحوال: حال ذكورية والمسألة من ثلاثة، وحال أنوثية وهي من أربعة، وحالان ذكران وأنثى، وهما من خمسة، فالمسائلُ ثلاثة وأربعة وخمسة، وخمسة^(٣) تجتزئ بإحدى الخمستين،^(٣) وتضرب ثلاثة في أربعة، تبلغ اثني عشر، والحاصل في خمسة بستين، وأسقط الخمسة الأخرى

(١) في (س): «والواحد» .

(٢) هنا ينتهي سقط في (م).

(٣-٣) ليست في (م).

وإن كانوا من جهاتٍ، جمعت ما لكل واحدٍ في الأحوال، وقسمته على عددها، فما خرج، فنصيبه.

شرح منصور

٤٠٩/٢

للتماثل ثم اضرِب الستين في عددِ الأحوال / الأربعة، تبلغ مئتين وأربعين، ومنها تصحُّ، للابن من الذكورية ثلث الستين عشرون، ومن الأنثوية نصفها ثلاثون، ومن مسألة ذكْرين (١) وأثنى خمساها أربعة وعشرون، وكذلك من الأخرى ويجمع له ثمانية وتسعون، ولكلٍ من الخنثيين من الذكورية ثلث الستين عشرون ومن الأنثوية ربعها خمسة عشر، ومن مسألتَي ذكْرين وأثنى، وذكْرين وأثنى (٢) ستة وثلاثون (٣)، ومجموع ذلك أحد وسبعون، والامتحانُ يجمع الأنصباء.

(وإن كانوا) أي: الخنثائي (من جهاتٍ، جمعت ما لكل واحدٍ منهم في الأحوال) كلها، (وقسمته على عددها) أي: الأحوال، (فما خرج) بالقسمة، (ف) هو (نصيبه) كولدٍ خنثى، وولدٍ أخٍ خنثى، وعم. فإن كان الخنثيان ذكْرين، فالمالُ للابن، وإن كانا أنثيين، فليلبنتِ النصف، وللعَمُ الباقي. وإن كان الولدُ ذكراً، وولدُ الأخ أنثى، فالمالُ للولد. وإن كان ولدُ الأخ ذكراً، والولدُ أنثى، فللولدِ النصف، والباقي لولدِ الأخ. فالمسائلُ من واحدٍ واثنين وواحد، فاكتفوا باثنين، واضربهما في أربعةِ عددِ الأحوال، فتصحُّ من ثمانية، للولدِ المالُ في الحالين، والنصف في حالين، فاقسم أربعةً وعشرين على أربعة، يخرج له ستة، ولولدِ الأخ النصفُ أربعة في حال فقط، فاقسمها على أربعة يخرج له واحد، للعَمُ كذلك، ولو جمعت ما حصل لهم من الأحوال كلها ممن صحَّت منه قبل الضرب في عددِ الأحوال، وهو اثنان في المثال، لحصل ذلك، فلا يظهر الفرقُ بين ما إذا كانا من جهةٍ أو جهتين، بل أيهما عملت به في كل من الحالين، صحَّ العملُ.

(١) في (س): «ذكْر».

(٢) بعدها في الأصل: «ثلاثة أحماس».

(٣) في الأصل: «وثلاثين».

وإن صالح مُشكِلٌ من معه على ما وقِفَ له، صحَّ، إن صحَّ تبرُّعُه.
وكمشكِلٌ، من لا ذكَرَ له ولا فرجَ، ولا فيه علامةُ ذكَرٍ أو أنثى.

شرح منصور

(وإن صالحٌ) خنثى (مشكِلٌ مَنْ معه) من الورثة (على ما وقِفَ له) من المال إلى أن يتبين أمرُه، (صحَّ) صلحُه معهم (إن صحَّ تبرُّعُه) بأن بلغ ورشداً؛ لأنَّه جائزُ التصرفِ إذن، وإن لم يكن بالغاً رشيداً، فلا يصحُّ صلحُه؛ لأنَّه غيرُ جائزِ التصرفِ.

(وك) خنثى (مشكِلٌ مَنْ لا ذكَرَ له، ولا فرجَ) له، (ولا فيه علامةُ ذكَرٍ أو أنثى) وقد وُجِدَ مَنْ ليس له (١) في قبله مخرج، لا ذكَرَ ولا فرجَ، بل لحمَةٌ ناتئةٌ كالربوةِ يرشحُ البول منها رشحاً على الدوام، وآخر ليس له إلا مخرجٌ واحدٌ فيما بين المخرجين، منه يتغوطُ، ومنه يبولُ. ومن ليس له مخرجٌ أصلاً، لا قبل ولا دبر، وإنما يتقايأ ما يأكلُه ويشربُه، وهو وما أشبهُه في معنى الخنثى، غير أنه (٢) لا يُعتبر بماله (٢).

(١) ليست في (م).

(٢-٢) في (م): «لا يغير بماله».